أثر العوائد النفطية على المؤشرات التعليمية في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ٢٠١٥)

نجوى حامد إبراهيم إكريم

الملخص:

اهتم البحث بدراسة أثر العوائد النفطية على المؤشرات التعليمية في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥)، وتعتبر أهم أهدف البحث دراسة وتحليل العوائد النفطية في ليبيا، وتحليل لأوضاع التعليم في ليبيا، كذلك محاولة قياس أثر العوائد النفطية على مؤشرات التعليم، وقد كانت أهم نتائج البحث هي أنه هناك علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين العوائد النفطية ومؤشرات التعليم في ليبيا، وأنه على الرغم من الانفاق الكبير المتأتي من العوائد النفطية على قطاع التعليم، ورغم التحسن الكمي الكبير والملحوظ في نسب الالتحاق الإجمالية بمختلف مراحل النظام التعليمي التي سجلت في ليبيا على مدى سنوات الدراسة وفي معدلات القراءة والكتابة لدى البالغين، إلا أن التحسن والتطور النوعي في هذا القطاع ما زال مفقوداً، إذ أن اغلبية الحاصلين على المؤهلات العليا من ذوي التخصصات النظرية مقارنة بذوي التخصصات التطبيقية، مما انعكس على هيكل القوى العاملة الليبية في قطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة. لذلك جاءت اهم التوصيات بضرورة الاهتمام بالنواحي النوعية للتعليم ورفع كفاءته الداخلية وعدم التركيز على التوسع الكمي.

Abstract:

The research aimed to study the effect of oil revenues on the educational indicators in Libya during the period from 1990 to 2015. The most important objectives of research are studying and analyzing the oil revenues in Libya, analyzing the conditions of education in Libya, and trying to measuring the effect of oil revenues on the educational indicators. The most important findings of research are as follows: the research concluded that there is a positive relationship with statistical significance between oil revenues and educational indicators in Libya and despite the great spending, coming from oil revenues, on the education sector, and despite the great and noticeable quantitative improvement in the overall enrollment percentages in the different stages of education recorded in Libya over the years of study and in the rates of reading and writing in adults, the qualitative improvement and development in this sector is still lacked. The majority of those holding higher qualifications are in the theoretical disciplines compared to the applied disciplines. In turn, this is reflected in the Libyan workforce working in different sectors of production and services.

Accordingly, the most important recommendation of study is that it is necessary to pay attention to the qualitative aspects of education and increase its internal efficiency and not to focus on the quantitative expansion.

تمهيد:

تعد ليبيا دولة نامية تبلغ مساحتها ١.٧٦٠.٠٠٠ كيلو متر مربع[i]، ويبلغ عدد سكانها حوالي ٦.٣٢٢ مليون نسمة في ٢٠١٥[ii]، بكثافة سكانية تقل عن أربعة أفراد لكل كيلو متر مربع، إلا أن هذا الرقم المنخفض يخفي تفاوت في الكثافة السكانية بين المناطق، حيث تزداد الكثافة السكانية في المدن المطلة على الساحل، وتناثر السكان وتدني الكثافة السكانية في المناطق الداخلية والريفية من البلاد، بحيث ترتب على ذلك صعوبات وأعباء إضافية واجهت مجهودات التنمية وحدت من الاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة.

اتسم الاقتصاد الليبي خلال الفترة السابقة لاكتشاف النفط بالتخلف والفقر متمثلاً ذلك في ضعف الموارد التمويلية والافتقار إلى الموارد الطبيعية، وكان سكان ليبيا يعيشون عند مستوى حد الكفاف، فكانت من أفقر دول العالم، إلا أنه أصبح اقتصاداً مزدهراً منذ اكتشاف النفط وتصديره في مطلع الستينات من القرن العشرين، وكانت دفعة قوية لتنمية الاقتصاد الليبي، ومصدراً مهماً من مصادر الدخل وأصبح يعتمد بصورة كبيرة على إنتاج وصادرات النفط، حيث تعتمد كل القطاعات الاقتصادية في تمويلها على العوائد النفطية، ترجع أهمية الإيرادات النفطية من خلال الاستثمارات الضخمة التي تقوم بها الدولة في مجالات البنية التحتية والاجتماعية خاصة في قطاع التعليم.

أولاً: مشكلة البحث:

على الرغم من الإنفاقات الكبيرة المتأتية من العوائد النفطية على قطاع التعليم، إلا أن هذا الإنفاق لم ينعكس بالشكل الذي يتناسب مع وفرته في تطوير قطاع التعليم، وبالتالي فإن التساؤل الرئيس الذي يُطرح لتوضيح المشكلة هو: ما هو أثر العوائد النفطية في المؤشرات التعليمية بليبيا، وهل حققت النتائج المرجوة، وهل النتائج المتحققة – إذا كانت هناك نتائج – تتساوى مع الإنفاق الذي تم؟

ثانياً: فروض البحث:

يقوم هذا البحث على الفرض الرئيس التالي:

اعتماد ليبيا على العوائد النفطية هو السبب الرئيس في زيادة مؤشرات التعليم.

ثالثاً: أهدف البحث:

١- تحليل العوائد النفطية خلال فترة الدراسة (١٩٩٠ - ٢٠١٥) فضلاً عن التعرف

على ما طرأ عليها من تغيرات بالإضافة إلى التعرف على الأسباب الكامنة وراء هذه التغيرات،

٢- تقصي أثر العوائد النفطية على المؤشرات التعليمية بليبيا خلال الفترة نفسها، نظراً لما شهدته ليبيا من تغيرات في سياستها الإنفاقية خلال هذه الفترة.

رابعاً: أهمية البحث:

١- تتبع أهمية الدراسة لكونها ترتبط بموضوع على درجة عالية من الأهمية، وهو الدور الذي تلعبه العوائد النفطية في التأثير على مؤشرات التعليم بليبيا.

٢- تقدم دراسة للوضع الحالي للتعليم في ليبيا، من حيث تسليط الضوء على دراسة أوضاع التعليم والمبالغ المنفقة عليها.

٣- محاولة الوصول إلى بعض النتائج التي يكون لها أهمية بالنسبة للباحثين بصفة عامة، وللمهتمين بدراسة الاقتصاد الليبي بصفة خاصة.

خامساً: منهجية الدراسة:

استخدمت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي والقياسي لتحليل التطورات التي طرأت على العوائد النفطية في ليبيا خلال فترة الدراسة، ودراسة الوضع الحالي للتعليم بليبيا، وتحليل أثر العوائد النفطية في مؤشرات التعليم في ليبيا، معتمداً على البيانات والإحصاءات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة، وقياس العلاقة بين العوائد النفطية والانفاق على التعليم باعتباره مؤشرا اقتصاديا يعبر عن مؤشر التعليم في ليبيا خلال الفترة من ١٩٩٠الي٢٠١٥.

سادساً: حدود البحث:

تنحصر الحدود الموضوعية والمكانية للبحث في أثر العوائد النفطية على المؤشرات التعليمية في ليبيا وتنحصر الحدود الزمنية في الفترة الممتدة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥، وكان الهدف من وراء تحديد هذه الفترة هو حصر أخر التطورات فيما يخص العلاقة بين العوائد النفطية ومؤشرات التعليم في ليبيا، حيث تعرض الاقتصاد الليبي خلال هذه الفترة للعديد من المتغيرات التشريعية والسياسية والاقتصادية.

سابعاً: الدراسات السابقة:

١- إبراهيم بن صالح العمر: "**العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: تحليل اقتصادي قياسي**"[iii]، تستهدف هذه الدراسة معرفة ما إذا كان هناك أثر اقتصادي يمكن قياسه لتحديد اتجاه العلاقة بينهما في المملكة

العربية السعودية **خلال** الفترة (١٩٧٠- ٢٠٠٩)، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي يؤثر على الإنفاق الحكومي على التعليم بدون أي فترة تأخير، كما أن الإنفاق الحكومي على التعليم يميل للتأثير على النمو الاقتصادي ولكن بوجود تأخر لبعض الوقت.

٢- دراسة Ahmad.M. Khatib: **"تأثير الزيادة في العوائد النفطية على النفقات الحكومية على التعليم في السعودية"**[iv]، اختبرت هذه الدراسة العلاقة بين إيرادات النفط والنفقات الحكومية على التعليم في السعودية خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠٠٧)، ووصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية بين الإيرادات النفطية والنفقات الحكومية على التعليم في السعودية.

ثامناً: محتويات البحث:

١- تطور العوائد النفطية في ليبيا:

تمثل العوائد النفطية أحد أهم مصادر تمويل الإيرادات العامة خاصة في الدول النفطية، وقد تأثرت اقتصادات معظم الدول النفطية في نموها وتطورها بالزيادات التي طرأت على العوائد النفطية خاصة بعد ١٩٧٣، حيث وصلت أسعار النفط إلى أرقام قياسية لأول مرة منذ اكتشاف النفط وتصديره.

ترجع أهمية العوائد النفطية من خلال الاستثمارات الضخمة لتي تقوم بها الدول المصدر للنفط في مجالات البنية التحتية والاجتماعية، خاصة التعليم، وتنعكس أهمية زيادة أسعار النفط على زيادة العوائد النفطية، وبالتالي زيادة القدرة الإئتمانية للدول المصدر للنفط، وانخفاضها ستؤدي إلى انخفاض في العوائد النفطية، مما يؤدي إلى تأجيل او إلغاء تنفيذ بعض المشروعات الإنمائية التي كان مخطط لها. فالتزايد الكبير في العوائد النفطية، أدى إلى تزايد الإنفاق الحكومي على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وظهر أثر ذلك بصورة واضحة على مؤشرات التعليم.

ولتحليل تطور العوائد النفطية خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٦) قامت الباحثة بتقسيم الفترة إلى فترتين كالآتي:

الفترة الأولي (١٩٩٠-١٩٩٩):

نظراً للانخفاض الحاد في أسعار تصدير النفط خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين، فقد انخفضت نسبة الصادرات النفطية إلى الصادرات الإجمالية خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠٠١) إلى نسبة تتراوح بين ٨١% في ١٩٩٠ و٩٦% في٢٠٠١ كما هو

موضح بالجدول (١) ، حيث إن الفترة اللاحقة لأزمة الخليج الثانية شهدت انخفاضاً في قيمة الصادرات النفطية وسجلت انخفاضاً نسبياً في أغلب السنوات حيث بلغت في ١٩٩١ حوالي ١٠٢١١ مليون دولار مسجلاً انخفاضاً نسبياً قدره ٥% وذلك مقارنة بـ ١٩٩٠، واستمر هذا الانخفاض حتى ١٩٩٤ وبلغ ٧١٧٠ مليون دولار مسجلاً انخفاضاً نسبة قدره ٣٠% مقارنة بـ ١٩٩١؛ وهذا الانخفاض النسبي راجع إلى انخفاض أسعار النفط واستقرار الكمية المصدرة منه واستمرار الحظر المفروض على ليبيا.

ولكنها عادت فارتفعت خلال ١٩٩٥ و١٩٩٦ وحتى ١٩٩٧ ، ففي ١٩٩٥ بلغت قيمة الصادرات النفطية ٧٧٦٣ مليون دولار بمعدل نمو ١٥% مقارنة بـ ١٩٩٧ الذي بلغ فيه قيمة الصادرات النفطية ٨٩٠٥ مليون دولار؛ وهذا الارتفاع راجع إلى التحسن في مستوى الأسعار العالمية للنفط بسبب النمو الاقتصادي القومي في الولايات المتحدة والصين، وفي ١٩٩٨ نلاحظ أن قيمة الإيرادات النفطية انخفضت إلى ٥٦١٢ مليون دولار، أي بانخفاض نسبي قدره ٣٧% مقارنة بـ ١٩٩٧؛ وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية مع زيادة الإنتاج منه، مما أدى إلى انخفاض العائدات النفطية، ولكنها تحسنت في ١٩٩٩ لتبلغ حوالي ٧٧٣٤ مليون دولار بزيادة نسبية مقدارها ٣٨% مقارنة بـ ١٩٩٨؛ نتيجة ارتفاع الأسعار في ذلك العام والذي كان سببه التزام دول الأوبك بخفض إنتاجها للمحافظة على الأسعار وعدم تدهورها.

وفي عام ٢٠٠٠ ارتفعت قيمة الصادرات النفطية إلى ١٢٢٣٠ مليون دولار بمعدل نمو كبير حوالي ٥٨% مقارنة بـ ١٩٩٩؛ وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية الناتج عن الرواج الاقتصادي الذي شهدته اقتصاديات دول جنوب وشرق آسيا مرة أخرى.

جدول (١) تطور قيمة الصادرات النفطية ونسبتها إلى إجمالي الصادرات الليبية خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠٠٠)

السنة	قيمة الصادرات النفطية (مليون دولار)	قيمة الصادرات الإجمالية (مليون دولار)	نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات(%)
١٩٩٠	١٠٧١٥	١٣٢٢٥	٨١
١٩٩١	١٠٢١١	١١٢٣٤	٩١
١٩٩٢	٩٣٢٦	١٠٧٩٣	٨٦

١٩٩٣	٧٦٨٩	٨٥٤٤	٩٠
١٩٩٤	٧١٧٠	٧٨٦٥	٩١
١٩٩٥	٧٧٦٣	٨٥١٠	٩١
١٩٩٦	٩٥٤٣	١٠١٥٥	٩٤
١٩٩٧	٨٩٠٥	٩٥٧٦	٩٣
١٩٩٨	٥٦١٢	٦٠٣٢	٩٣
١٩٩٩	٧٧٣٤	٧٩٦١	٩٧
٢٠٠٠	١٢٢٣٠	١٢٧١٦	٩٦

Source: Annual Statisical Bulletin, OPEC, 2016- 2013- 2009- 2005,

الفترة الثانية (٢٠٠٠- ٢٠١٦):

تحسنت نسبة الصادرات النفطية إلي الصادرات الاجمالية خلال الفترة (٢٠٠٣- ٢٠٠٨) إلى نسبة تتراوح بين ٩٩% في ٢٠٠٣ و٩٨% في ٢٠٠٨؛ وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط خلال تلك الفترة، وظلت هذه النسبة مرتفعة حتى ٢٠١٣ ثم انخفضت بسبب انخفاض أسعار النفط بصورة كبيرة حيث بلغت في ٢٠١٤، ٢٠١٥ إلى حوالي ٧٦%، ٤٦% على التوالي ، كما هو موضح بالجدول رقم (٢).

ففي ٢٠٠١ انخفضت قيمة الصادرات النفطية حوالي ١٠٨٧٥ مليون دولار بانخفاض نسبي مقداره ١١% مقارنة بـ ٢٠٠٠؛ وراجع هذا الانخفاض في العوائد إلى انخفاض في أسعار النفط العالمية، التي انخفضت بسبب تدمير مركز التجارة العالمي في ٢٠٠١.

ومنذ ٢٠٠٢ بدأت أسعار النفط ترتفع تدريجياً وانعكس هذا الارتفاع على قيمة الصادرات النفطية، حيث بلغت ذروتها في ٢٠٠٨ عندما بلغت أسعار النفط لأول مرة ٩٤.٤٥ دولار للبرميل، ووصلت قيمة الصادرات النفطية في ٢٠٠٨ إلى ٦١٤٩٥ مليون دولار؛ وترجع هذه الزيادة إلى عدة أسباب منها: ارتفاع أسعار النفط وزيادة الكمية المصدرة منه ورفع الحصار المفروض على ليبيا. إلا أن هناك جزء من هذه الزيادة راجع إلى خفض قيمة الدينار الليبي بالنسبة للدولار الأمريكي من ١.٥٣٣ في ٢٠٠١ إلى ٠.٨٠١٨ في ٢٠٠٢[٧].

إلا أن في ٢٠٠٩ تراجعت أسعار النفط وبالتالي انخفضت الإيرادات النفطية إلى ٣٥٦٠٠ مليون دولار مسجلة انخفاضاً نسبياً قدره ٤٢% مقارنة بـ ٢٠٠٨. وهذا

الانخفاض راجع إلى الأزمة المالية العالمية التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي بسبب الرهن العقاري ولكنها ارتفعت من جديد في ٢٠١٠ وبلغت الإيرادات النفطية حوالي ٤٧٢٤٥ مليون دولار وبزيادة نسبية قدرها ٣٣% مقارنة بـ ٢٠٠٩؛ وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية وبفضل السياسات التي اتبعتها دول الأوبك والتي تهدف إلى تحقيق الاستقرار في السوق العالمية للنفط، وبالرغم من الارتفاع الكبير في أسعار النفط العالمية في ٢٠١١ ولأول مرة منذ ٢٠٠٨، إلا أن قيمة الصادرات النفطية انخفضت بشكل كبير جداً إلى ١٨٦١٥ مليون دولار، أي بانخفاض نسبي قدره ٦١% مقارنة بـ ٢٠١٠؛ وذلك راجع إلى الانخفاض الكبير في الكمية المصدرة من النفط في ٢٠١١، نتيجة لإغلاق أغلب الحقول النفطية وتعرضها للنهب والتخريب مما أثر على إنتاجها من النفط كما ذكرنا سابقاً.

ولكن في ٢٠١٢ أمكن الرجوع إلى معدل الإنتاج اليومي، حيث بلغت قيمة الصادرات النفطية إلى حوالي ٦٠١٨٨ مليون دولار بزيادة نسبية قدرها ٢٢٣% مقارنة بـ ٢٠١١؛ ويرجع هذا الارتفاع إلى عودة أغلب الحقول النفطية للعمل وبالتالي زيادة كمية الإنتاج والتصدير من النفط، ولا ننسى أيضاً السبب الرئيس وهو ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير في هذا العام ، وفي منتصف ٢٠١٣ بدأت أسعار النفط تنخفض تدريجياً وإن كان هذا الانخفاض في ٢٠١٣ طفيف، إلا أنها في ٢٠١٤، ٢٠١٥ كان انخفاضاً كبير في الأسعار، وانعكس هذا الانخفاض على قيمة الصادرات النفطية، ففي ٢٠١٣ بلغت قيمة الصادرات النفطية ٤٤٤٤٥ مليون دولار بانخفاض نسبي قدره ٢٦% مقارنة بـ ٢٠١٢، وفي ٢٠١٤ بلغت ١٠٤٢٤ مليون دولار مسجل انخفاضاً نسبياً قدره ٧٧% مقارنة بـ ٢٠١٣، وفي ٢٠١٥ انخفضت بصورة كبيرة إلى ٤٩٧٥ مليون دولار بانخفاض نسبي قدره ٥٢% مقارنة بـ ٢٠١٤؛ ويرجع هذا الانخفاض إلى عدة أسباب منها كما ذكرنا سابقاً بسبب انخفاض أسعار النفط بشكل كبير، وكذلك انخفاض الكميات المصدرة من النفط بسبب إغلاق أهم موانى التصدير في شرق ليبيا بالقوة، وتهريب النفط وبيعه خارج المؤسسة الرسمية.

جدول (٢) تطور قيمة الصادرات النفطية ونسبتها إلى إجمالي الصادرات الليبية خلال الفترة (٢٠٠١- ٢٠١٦)

السنة	قيمة الصادرات النفطية (مليون دولار)	قيمة الصادرات الإجمالية (مليون دولار)	نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات(%)
٢٠٠١	١٠٨٧٥	١١٣٣٧	٩٦
٢٠٠٢	٩٤٧٢	٩٨٧٩	٩٦
٢٠٠٣	١٣٥٦٧	١٣٧٦٣	٩٩
٢٠٠٤	١٨٦٥٣	١٩٣٦٣	٩٦
٢٠٠٥	٢٨٣٠٠	٣٠٩٤٨	٩١
٢٠٠٦	٣٥٧٠٠	٣٩١٧٠	٩١
٢٠٠٧	٤٠٤٠٠	٤٦٨٧٢	٨٦
٢٠٠٨	٦١٤٩٥	٦٢٩٥٣	٩٨
٢٠٠٩	٣٥٦٠٠	٣٦٩٥١	٩٦
٢٠١٠	٤٧٢٤٥	٤٨٦٧٢	٩٧
٢٠١١	١٨٦١٥	١٩٠٦٠	٩٨
٢٠١٢	٦٠١٨٨	٦١٠٢٦	٩٩
٢٠١٣	٤٤٤٤٥	٤٦٠١٨	٩٧
٢٠١٤	١٠٤٢٤	١٣٨٠٦	٧٦
٢٠١٥	٤٩٧٥	١٠٨٦١	٤٦
*٢٠١٦	١٩٤٠٠	١٩٦٧٣	٩٩

Source: * The Economist, Country report, January, 2015.

٢- أثر العوائد النفطية على المؤشرات التعليمية في ليبيا:

أ- أهمية التعليم:

يسهم التعليم في عملية التنمية بجميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، فهو يمثل أحد أهم مجالات التنمية البشرية، وأبرز أهدافها، كما يمثل استثماراً في رأس المال البشري، يمد المجتمع بكافة احتياجاته من الكوادر العلمية والخبرات المتخصصة، وبهذا يمكن النظر للتعليم كطاقة إنتاجية متنوعة، وثروة متجددة تؤدي إلى زيادة القيمة المضافة، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتجعل العنصر البشري من أهم عناصر الإنتاج.

كذلك أن التعليم له دور مهم في النواحي الصحية من حيث نشر الوعي الصحي

والثقافة الصحية، ومن حيث الاهتمام بالتغذية الجيدة، تؤكد الدراسات بأن التعليم يعد من أهم العوامل التي تؤثر في المستوى الصحي للسكان، وأن هناك علاقة ارتباط إيجابية بين الحالة التعليمية للسكان، ومتوسط العمر المرتقب لديهم، كما أن ارتفاع المستوى التعليمي، وخاصة بالنسبة للنساء، يحد من وفيات الأطفال الرضع وغير الرضع، أي أن التعليم يقوم بالدور المهم في تحسين الحالة الصحية للسكان علاجاً ووقاية، وهكذا فإن نشر التعليم والاهتمام به والإنفاق عليه يعود بفوائد متعددة على المجتمع[vi].

ب- تطور الإنفاق على التعليم في ليبيا:

لتوضيح ارتباط الإنفاق على التعليم بالعوائد النفطية تم تقسيم الإنفاق على التعليم على جزئين: إنفاق جاري متمثل في الإنفاق على الأجور والمرتبات، وإنفاق تنموي تمثل في الإنفاق على مشاريع التنمية الاقتصادية ، ولقد تم اللجوء إلى تحليل مكونات الإنفاق على التعليم كل على حدى، لتوضيح أي مكونات الإنفاق التي تأثر بنسبة أكبر من جراء تقلبات العوائد النفطية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط العالمية، وكذلك أيهما كان المؤثر الأكبر على إجمالي الإنفاق على التعليم من فترة زمنية إلى أخرى، وسيتم أيضاً تحليل الإنفاق على التعليم كنسبة من الإنفاق العام وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تعد من المؤشرات التي يتكرر استعمالها في المقارنات الدولية للموارد التعليمية، إذ إن التعليم يتنافس حول حصته من الناتج المحلي الإجمالي مع بقية القطاعات الأخرى، لذلك فإن النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي التي تنفق على التعليم لا تبين مقدار الموارد التي يخصصها بلد ما للتعليم، بل تكشف أهمية التعليم لذلك البلد. ولتوضيح ذلك تم تقسيم الفترة إلى ثلاث فترات، تغطي الأولى من ١٩٩٠-١٩٩٩، والثانية من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠، والثالثة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥، وقد كان السبب في ذلك التقسيم راجع إلى اختلاف تلك الفترات من حيث الظروف الاقتصادية والسياسية.

١- تطور الإنفاق على التعليم خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٩):

تميزت هذه الفترة الزمنية بانخفاض أسعار النفط، ومن ثم انخفاض العوائد النفطية، بالإضافة لذلك فقد واجه الاقتصاد الوطني حصاراً تقنياً منذ منتصف الثمانيات وصاحبه الحظر الجوي منذ بداية التسعينات، الأمر الذي دفع الدولة إلى تبني سياسة مالية تقشفية باتخاذها العديد من الإجراءات والتدابير، الذي كان هدفها ترشيد

الإنفاق العام والحد منه، وتقليص الإنفاق التنموي لجميع القطاعات، بما فيه ذلك القطاعات ذات الصلة بالتنمية البشرية كالتعليم والصحة، حيث بدأ الإنفاق التنموي المتمثل في الإنفاق على مشاريع التنمية بالتباطؤ، واستمرار الإنفاق الجاري المتمثل في الإنفاق على الأجور والمرتبات بالصعود المتواصل، متأثراً بتزايد أعدادهم من ناحية وبارتفاع معدلات التضخم من ناحية أخرى.

فمن خلال البيانات المدرجة بالجدول (٣) يتضح لنا بأن حجم الإنفاق على التعليم بالأسعار الجارية خلال هذه الفترة تميز بالتذبذب، ففي ١٩٩١ ارتفع فيها الإنفاق على التعليم إلى ٦٣٤ مليون دينار بنسبة زيادة قدرها ٢٠% مقارنة بالسنة السابقة له؛ وكذلك ارتفعت نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العام ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي من ١٩.٣%، ٦.٤% في ١٩٩٠، إلى ٢٢.٦%، ٧.٣% في ١٩٩١ على التوالي، وهذه الزيادة ناتجة عن ارتفاع أسعار النفط بسبب أزمة الخليج، ثم بدأ الإنفاق على التعليم بالانخفاض التدريجي سنة بعد أخرى حتى وصل في ١٩٩٤م إلى ٤٧٤ مليون دينار، محققاً معدل نمو سالب بلغ ١٣% مقارنة بالسنة التي قبلها، وشهدت هذه السنة تراجعاً في الإنفاق الجاري بمعدل انخفاض ١٦.٤%، وتزايد الإنفاق التنموي بمعدل نمو ٩٢%، وكذلك انخفضت نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق العام ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢١.٣%، ٤.٩% على التوالي، وذلك تمشياً مع السياسة الرامية إلى الحد من الإنفاق الاستهلاكي غير الإنتاجي، ثم تحسنت قيم الإنفاق في السنوات (١٩٩٥-١٩٩٦-١٩٩٧)، حيث سجل الإنفاق على التعليم ارتفاعاً تدريجياً في هذه السنوات الثلاث ليكون (٧٥٧-٧٨٤-٩٨٩) مليون دينار على التوالي بسبب تحسن أسعار النفط، غير أن معظم هذه الزيادة وجهت إلى الإنفاق الجاري بدلاً من الإنفاق التنموي ، وهذا ما اتضح في السنوات محل الدراسة من خلال كبر حجم الانفاق الجاري مقارنة بالإنفاق التنموي ، وعند مقارنة نسبة مساهمة الانفاق الجاري والانفاق التنموي إلى إجمالي الإنفاق على التعليم يتضح ارتفاع نسبة مساهمة الإنفاق الجاري مقارنة التنموي خلال هذه الفترة؛ حيث سجل أعلى نسبة مساهمة له في الإنفاق على التعليم في ١٩٩٣ حوالي ٩٦.٧%.

وفي ١٩٩٨ انخفضت قيمة الإنفاق على التعليم إلى ٩٥٥.٧ مليون دينار؛ بسبب انخفاض أسعار النفط، أما في نهاية الفترة ١٩٩٩ فقد ارتفع الإنفاق على التعليم ليصل إلى ٩٧٥.٢ مليون دينار بنسبة زيادة ٢% مقارنة بالسنة التي قبلها؛ وجاءت هذه

الزيادة بسبب تحسن أسعار النفط، أما بالنسبة للإنفاق على التعليم ونسبته من الإنفاق العام فقد كانت مستقرة نوعاً ما حتى ١٩٩٩، وفي ٢٠٠٠ انخفضت إلى ١٥.١%، وكذلك نسبته من الناتج المحلي الإجمالي انخفضت إلى ٤.٥%. فمن خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠-١٩٩٩) شهد الإنفاق الجاري تذبذباً واضحاً ولكنه لم ينخفض بنفس مستويات الإنفاق التنموي، ويرجع السبب في ذلك إلى أسباب سياسية واجتماعية، ومن خلال تحليل تطور كلاً من الإنفاق التنموي والجاري يلاحظ أن الإنفاق على التعليم بشقيه تأثير سلباً بشكل واضح من انخفاض العوائد النفطية الناتجة عن انخفاض أسعار النفط التي شهدته هذه الفترة، إلا إن الحكومة الليبية ساهمت بشكل كبير لمنع الإنفاق الجاري من الانخفاض، حيث استحوذت النفقات الجارية على أكثر من ٩٠% من إجمالي الإنفاق على التعليم خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٩) وارتبط ذلك بتضخم الجهاز التعليمي، لاسيما في قطاع التعليم الأساسي والثانوي وما ترتب عليه من زيادة الأجور والمرتبات، فضلاً عما يعاني منه القطاع من ظاهرة البطالة المقنعة[vii].

جدول (٣) تطور الإنفاق على التعليم بليبيا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥) بالأسعار الجارية

السنة	الإنفاق الجاري		الانفاق التنموي		الإنفاق على التعليم		
	الإجمالي (مليون دينار)	% من إجمالي الإنفاق على التعليم	الإجمالي (مليون دينار)	% من إجمالي الإنفاق على التعليم	الإجمالي (مليون دينار)	% من الإنفاق العام	% من الناتج المحلي الإجمالي
١٩٩٠	٤٦٦.٧	٨٨.٠	٦٣.٩	١٢.٠	٥٣٠.٦	١٩.٣	٦.٤
١٩٩١	٥٧٦.٨	٩١.٠	٦٠.١	٩.٠	٦٣٦.٩	٢٢.٦	٧.٣
١٩٩٢	٤٥٢.٨	٨٩.٥	٥٣.٣	١٠.٥	٥٠٦.١	٢٢.٥	٥.٥
١٩٩٣	٥٢٦.٤	٩٦.٧	١٧.٨	٣.٣	٥٤٤.٢	٢٦.٦	٧.٠
١٩٩٤	٤٤٠.١	٧٣.٠	٣٤.٢	٢٧.٠	٤٧٤.٣	٢١.٣	٤.٩
١٩٩٥	٧٠٤.٤	٩٣.١	٥٢.٥	٦.٩	٧٥٦.٩	٢١.٤	٧.١
١٩٩٦	٧١٤.٩	٩١.٢	٦٩.٠	٨.٨	٧٨٣.٩	٢١.١	٦.٤
١٩٩٧	٩٤١.٩	٩٢.٥	٤٧.٠	٤.٨	٩٨٨.٩	٢١.٤	٧.٢
١٩٩٨	٨٩٠.٩	٩٣.٢	٦٤.٨	٦.٨	٩٥٥.٧	٢١.٤	٧.٦
١٩٩٩	٨٧٢.٣	٨٩.٤	١٠٢.٩	١٠.٦	٩٧٥.٢	٢١.٣	٦.٩
٢٠٠٠	٥٣٢.٨	٦٧.٢	٢٦٠.٠	٣٢.٨	٧٩٢.٨	١٥.١	٤.٥

السنة	الإنفاق الجاري		الانفاق التنموي		الإنفاق على التعليم		
	الإجمالي (مليون دينار)	% من إجمالي الإنفاق على التعليم	الإجمالي (مليون دينار)	% من إجمالي الإنفاق على التعليم	الإجمالي (مليون دينار)	% من الإنفاق العام	% من الناتج المحلي الإجمالي
٢٠٠١	٦٣٤.٢	٧٤.٦	٢١٦.١	٢٥.٤	٨٥٠.٣	١٥.٠	٤.٧
٢٠٠٢	٥٣٩.٩	٤٢.١	٧٤١.٦	٥٧.٩	١٢٨١.٥	١٥.١	٤.٦
٢٠٠٣	٧٢٩.٧	٧٠.٣	٣٠٧.١	٢٩.٧	١٠٣٦.٨	١٥.١	٣.١
٢٠٠٤	٢١٠٣.٣	٨٠.٨	٤٩٨.٤	١٩.٢	٢٦٠١.٧	١٥.١	٥.٩
٢٠٠٥	٢٥٦٧.٤	٧٩.٧	٦٥٥.٤	٢٠.٣	٣٢٢٢.٨	١٥.١	٤.٨
٢٠٠٦	٢١٧١.٣	٧٦.٩	٦٥١.٣	٢٣.١	٢٨٢٢.٦	١١.٩	٣.٦
٢٠٠٧	٢٦٣٨.٥	٧١.٨	١٠٣٦.٦	٢٨.٢	٣٦٧٥.١	١١.٨	٤.٠
٢٠٠٨	٣٣٤٢.١	٦٣.٧	١٩٠٧.٦	٣٦.٣	٥٢٤٩.٧	١١.٩	٥.١
٢٠٠٩	٢٩٩٢.٧	٧٠.٥	١٢٥٢.٩	٢٩.٥	٤٢٤٥.٦	١١.٩	٦.٠
٢٠١٠	٤٩١٩.٢	٧٥.٩	١٥٦٦.١	٢٤.١	٦٤٨٥.٣	١١.٩	٦.٩
٢٠١١	٢٤٣٣.٩	٨٧.٥	٣٤٦.٧	١٢.٥	٢٧٨٠.٦	١١.٩	٥.٨
٢٠١٢	٣٨٧٣.١	٨٥.٠	٦٨١.٤	١٥.٠	٤٥٥٤.٥	٨.٤	٤.٠
٢٠١٣	٤٢٢٣.٧	٨٢.٨	٨٧٦.٥	١٧.٢	٥١٠٠.٢	٧.٨	٦.٤
٢٠١٤	٣٣٠٤.٥	٨٠.٢	٨١٧.٨	١٩.٨	٤١٢٢.٣	٩.٤	٩.٦
٢٠١٥	٢٩٦٨.٦	٧٨.٢	٨٢٤.٠	٢١.٧	٣٧٩٢.٦	٨.٩	٩.٣

المصدر:

- بالنسبة لمصدر بيانات الإنفاق التنموي على التعليم (١٩٩٠-١٩٩٩) تم الحصول عليها من خلال مجلس التخطيط العام، إدارة الخطط والبرامج، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (١٩٦٢-٢٠٠٠)، ٢٠٠١.
- بالنسبة لمصدر بيانات الإنفاق الإجمالي على التعليم (١٩٩٠-٢٠١٠) تم الحصول عليها من خلال نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق العام الواردة في المصدر د. فلاح خلف الربيعي، دور الإنفاق على التعليم والتدريب في بناء رأس المال البشري في ليبيا، بحث مقدم إلى مؤتمر تنمية الموارد البشرية، معهد التخطيط، ليبيا، ٢٠١٠.
- بالنسبة لمصدر بيانات الإنفاق التنموي على التعليم تم الحصول عليها من التقرير الوطني الدوري حول تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، الأمم المتحدة، ٢٠٠٩.

- بالنسبة لمصدر بيانات الإنفاق الجاري على التعليم تم الحصول عليها من خلال طرح الإنفاق التنموي على التعليم من إجمالي الإنفاق على التعليم.
- بالنسبة لمصدر جميع بيانات الفترة (٢٠١١-٢٠١٥) تم الحصول عليها من خلال ديوان المحاسبة الليبي، التقرير العام، ليبيا.
- مع ملاحظة أن ٢٠١١ الإنفاق التنموي على التعليم العام فقط، وذلك لعدم توفر بيانات عن الإنفاق التنموي على التعليم العالي في نفس السنة.

٢- تطور الإنفاق على التعليم خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠):

شهدت هذه الفترة بعض التحولات التشريعية والاقتصادية التي استهدفت تزايد مساهمة القطاع الأهلي (الخاص) في النشاط الاقتصادي بهدف التخفيف من عبء الموازنة العامة، وكذلك رفع الحصار المفروض على ليبيا، كما شهدت قفزات عالية في أسعار النفط العالمية، وكذلك انخفاض سعر الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية، أثرت هذه التحولات على اتجاهات الإنفاق على التعليم في الاقتصاد الليبي خلال هذه الفترة، وخاصة الإنفاق التنموي حقق معدلات نمو مرتفعة؛ وراجع ذلك إلى ما شهدته هذه الفترة من ارتفاع في العوائد النفطية، انعكس ذلك على التنمية الاقتصادية التي قامت بها الدولة في جميع القطاعات الاقتصادية.

فمن خلال البيانات الواردة بالجدول (٣) يتضح أن الإنفاق على التعليم خلال هذه الفترة يتميز بالارتفاع، حيث سجل الإنفاق على التعليم ارتفاعاً في ٢٠٠١ مقارنة بـ ٢٠٠٠، محققاً زيادة نسبية قدرها ٧.٢%؛ ويعود ذلك إلى الزيادة في النفقات الجارية بمقدار ١٠١.٤ مليون دينار، في حين انخفضت النفقات التنموية بمقدار ٤٣.٩ مليون دينار لتنخفض مساهمتها في إجمالي الإنفاق على التعليم من ٣٢.٨% في ٢٠٠٠ إلى ٢٥.٤% في ٢٠٠١، وكذلك نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت إلى ٤.٧% في ٢٠٠١، كما حقق إجمالي الإنفاق على التعليم ارتفاعاً ملحوظاً في ٢٠٠٢ مقداره ٤٣١.٢ مليون دينار، أي بمعدل نمو سنوي ٥٠.٧% مقارنة بـ ٢٠٠١.

ويرجع ذلك إلى ارتفاع النفقات التنموية بنسبة ٢٤٣.٢%، كما أن نسبة النفقات التنموية إلى إجمالي الإنفاق قد ارتفعت إلى نسبة ٥٧.٩% في ٢٠٠٢، مقابل ٢٥.٤% في ٢٠٠١؛ ويرجع تضخم هذه النفقات إلى تغيير سعر الصرف، أما في ٢٠٠٣ فقد شهد الإنفاق على التعليم انخفاضاً ملحوظاً مقارنة بـ ٢٠٠٢، حيث انخفض من ١٢٨١.٥ مليون دينار في ٢٠٠٢ إلى ١٠٣٦.٨٠ مليون دينار في ٢٠٠٣، بنسبة انخفاض بلغت ١٩.١%، ويعزو

ذلك إلى انخفاض النفقات التنموية بنسبة ٥٨.٦%، وكذلك انخفضت نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣.١% في ٢٠٠٣، أما بالنسبة للسنوات التي تلت ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٨ ، فقد شهدت زيادة متواصلة بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية ورفع الحصار المفروض على ليبيا، وفي ٢٠٠٩ انخفض الإنفاق على التعليم إلى ٤٢٤٥.٦ مليون دينار مقارنة بـ ٢٠٠٨ وسجل انخفاضاً نسبياً قدره ١٩%؛ وراجع ذلك الانخفاض إلى انخفاض عوائد النفط الناتجة عن انخفاض أسعار النفط، ووصل الإنفاق على التعليم في ٢٠١٠ إلى أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة، حيث بلغ حوالي ٦٤٨٥.٣ مليون دينار، ورجع ذلك إلى ارتفاع العوائد النفطية، وزادت نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٦.٩% في ٢٠١٠ مقارنة بـ ٢٠٠٣، وعند مقارنة نسبة مساهمة الإنفاق الجاري والإنفاق التنموي في إجمالي الإنفاق على التعليم، يتضح زيادة مساهمة الإنفاق التنموي في إجمالي الإنفاق على التعليم، حيث استحوذت النفقات التنموية على أكثر من ٣٠% من إجمالي الإنفاق على التعليم خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)، مما يدل على زيادة النفقات العامة على مشاريع البنية الأساسية والخدمية والإنتاجية، ومن خلال التطور الزمني للإنفاق على التعليم ومكوناته يمكن ملاحظة ارتباط ميزانية الإنفاق التنموي بأسعار النفط العالمية، مما جعلها عرضة لتقلباته، الأمر الذي حال دون ثبات الإنفاق التنموي الذي كان ضرورياً لتحقيق عملية التنمية، حيث تشكل العوائد النفطية حوالي ٩٠% من إيرادات الدولة، في حين يبقى الإنفاق الجاري ثابتاً او يتزايد أو يتناقص إلا بعد فترة زمنية وبنسب مئوية بسيطة، بسبب عدم قدرة الدولة على إيقاف تقديم بعض الخدمات في فترات انخفاض الإيرادات.

٣- تطور الإنفاق على التعليم خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٥):

أدت التوترات السياسية والاضطراب الأمني في مرحلة ما بعد الثورة في ٢٠١١، وما رافقها من تراجع في إنتاج النفط، وتعطل موانئ التصدير، وركود اغلب الأنشطة في القطاعين العام والخاص إلى انخفاض العوائد النفطية، بالرغم من ارتفاع أسعار النفط العالمية، وبالتالي انخفاض الإنفاق العام على كافة القطاعات وقطاع التعليم أحداها، فمن خلال الجدول (٣) نلاحظ أن في ٢٠١١ بلغ الإنفاق على التعليم ٢٧٨٠.٦ مليون دينار، مسجلاً انخفاضاً قدره ٥٧% مقارنة بـ ٢٠١٠، وفي ٢٠١٢ حققت النفقات الإجمالية على التعليم ارتفاعاً قدره ٤٥٥٤.٥ مليون دينار أي بمعدل نمو سنوي ٦٤%؛ ويرجع ذلك إلى ارتفاع النفقات التنموية بنسبة ٩٧%، إضافة إلى

زيادة النفقات الجارية بمعدل ٥٩%؛ وهذه الزيادة في مكونات الإنفاق على التعليم ناتجة عن ارتفاع أسعار النفط العالمية من جهة، وإعادة تشغيل معظم الحقول والرجوع إلى معدل الإنتاج اليومي من جهة أخرى.

واستمرت هذه الزيادة حتى منتصف ٢٠١٣، ثم بعد ذلك انخفضت قيمة النفقات على التعليم، حيث وصلت في ٢٠١٤ إلى ٤١٢٢.٣ مليون دينار بنسبة انخفاض بلغت ١٩.٢% مقارنة بالسنة السابقة لها؛ ويعزو ذلك إلى انخفاض في كل من النفقات الجارية والنفقات التنموية بما نسبته ٢١.٨%، ٦.٧% على التوالي، نظراً لإغلاق أهم الموانئ التصديرية للنفط مرة أخرى، بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط العالمية، واستمر الانخفاض في الانفاق على التعليم، حيث بلغ في ٢٠١٥ إلى ٣٧٩٢.٦ مليون دينار بنسبة انخفاض بلغت ٨% مقارنة بـ ٢٠١٤؛ نظراً لاستمرار إغلاق الموانئ النفطية وانخفاض كبير في أسعار النفط، مما أثر سلباً على العوائد النفطية وبالتالي على معدلات الانفاق، لأن العوائد النفطية تعتبر الممول الوحيد للأنشطة الاقتصادية في ليبيا، ويتضح أيضاً من الجدول تذبذب نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة.

وعند مقارنة نسبة مساهمة الانفاق الجاري والانفاق التنموي إلى إجمالي الانفاق على التعليم، يتضح ارتفاع نسبة مساهمة الانفاق الجاري مقارنة بالإنفاق التنموي خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٥) ، حيث استحوذت النفقات الجارية على أكثر من ٨٣% من إجمالي الانفاق على التعليم خلال نفس الفترة؛ وذلك بسبب قيام الدولة بالتوسع في النفقات الجارية باستخدام أموال التنمية، وذلك بإصدار قرارات بشأن نقل مخصصات التنمية إلى النفقات الجارية، دون أن تكون هناك مبررات واضحة لنقل هذه الأموال، ورغم من توقف العمل في اغلب المشروعات الاستثمارية وعدم عودة الشركات لاستكمالها، وبالرغم من الأوضاع الأمنية، إلا أن السحب لا زال مستمراً من هذا الحساب دون متابعة من وزارة التخطيط لاتجاهات هذه الأموال[viii]. كذلك استمرار الهدر في الإنفاق من خلال التوسع في التعيينات والانفاق غير الضروري ومحاولة الاستفادة من أي مبالغ وأرصدة دون هدف يخدم المصلحة العامة[ix].

ج- تطور المؤشرات التعليمية:

تستخدم بعض المؤشرات للدلالة على قياس الحالة التعليمية، منها مؤشر نسبة أو معدل القراءة والكتابة، ويقيس هذا المؤشر الحد الأدنى من مستوى التعليم الواجب

توافره، إلى جانب مؤشر نسبة الالتحاق الإجمالي في مراحل التعليم، وفيما يلي عرض لهذين المؤشرين:

١- معدل القراءة والكتابة بين الكبار (١٥ سنة فأكثر):

يمثل معدل معرفة القراءة والكتابة النسبة المئوية للأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة وما فوق، الذين يملكون القدرة على كتابة وقراءة فقرة قصيرة وبسيطة عن حياتهم اليومية وفهمها[x]. وإذا تتبعنا التطور الذي حدث على معدل معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين في ليبيا (١٥ سنة فأكثر)، باعتباره أحد المؤشرات الرئيسة في تقييم دليل التعليم، وبالتالي مستوى التنمية البشرية في أي بلد، لوجدنا أن نسبة هؤلاء في ليبيا من إجمالي السكان البالغين كما هو موضح في الجدول (٤) قد تطورت من ٦٦% في ١٩٩٠ إلى ٧٢.٤%، في ١٩٩٥، وارتفعت هذه النسبة في قطاع التعليم من إجمالي السكان الليبيين البالغين لتصبح ٧٨.١% في ٢٠٠٠، ثم تطورت هذه النسبة إلى ٨١.٧%، من إجمالي السكان البالغين في ليبيا في ٢٠٠٥، وبلغت في ٢٠١٠ إلى ٨٨.٤%، وفي ٢٠١٥ إلى ٨٩.٩ من إجمالي السكان البالغين أي أن معدل الإلمام القراءة والكتابة لدى البالغين قد تطور من٧٠% كمتوسط خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠) ، إلي ٨٥% كمتوسط خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٥) ،ويعود التقدم في مجال معرفة القراءة والكتابة إلى حدوث قفزات كبيرة في نسب القيد المدرسي حيث يتضح أن ليبيا حققت تقدماً في مجال التعليم، وذلك لما أولته من عناية بالتعليم في الفترة الأخيرة والمتمثلة في الاهتمام بالتعليم بكل مراحله والطفرة الهائلة في مجالات الأبنية التعليمية واستيعاب أعداد مضاعفة من الطلبة.

جدول (٤) تطور معدل القراءة والكتابة بين الكبار (١٥ سنة فأكثر) في ليبيا

السنة	معدل القراءة والكتابة	السنة	معدل القراءة والكتابة
١٩٩٠	٦٦.٠	٢٠٠٣	٨٠.٨
١٩٩١	٥٦.٥	٢٠٠٤	٨١.٧
١٩٩٢	٦٣.٨	٢٠٠٥	٨١.٧
١٩٩٣	٦٣.٨	٢٠٠٦	٨٢.٠
١٩٩٤	٦٦.٥	٢٠٠٧	٨٤.٢
١٩٩٥	٧٢.٤	٢٠٠٨	٨٤.٢
١٩٩٦	٧٤.٠	٢٠٠٩	٨٦.٨
١٩٩٧	٧٥.٠	٢٠١٠	٨٨.٤

١٩٩٨	٧٦.٢	٢٠١١	٨٨.٩
١٩٩٩	٧٦.٥	٢٠١٢	٨٩.٢
٢٠٠٠	٧٨.١	٢٠١٣	٨٩.٣
٢٠٠١	٧٩.١	٢٠١٤	٨٩.٥
٢٠٠٢	٨٠.٠	٢٠١٥	٨٩.٩

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقارير التنمية البشرية، من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥.

٢- معدلات القيد في مراحل التعليم:

يمثل مجموع الالتحاق بمرحلة معينة من التعليم (الابتدائي أو الثانوي أو العالي)، بصرف النظر عن العمر، ويحسب بالنسبة المئوية من مجموع السكان الذين هم في سن الالتحاق بهذه المرحلة من التعليم[xi].

أ- معدل القيد في التعليم الأساسي:

بنيت عملية التعليم في ليبيا على سياسة هدفها الإنسان ليكون عنصراً أساسياً ومؤهلاً للمشاركة في بناء المجتمع، وقد أعطي حق التعليم لجميع أفراده وجعله إلزامياً حتى نهاية التعليم الأساسي (الذي يستغرق تسع سنوات)، كما تكفل مجانية التعليم في جميع المراحل[xii].

ويلاحظ من الجدول (٥) الاتجاه التصاعدي في معدلات القيد الإجمالي للتعليم الأساسي في الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤) في ليبيا سواء للذكور أو الإناث، هذا يعني بأن ليبيا وفرت فرصاً شبه متكافئة لالتحاق الإناث والذكور بالمدارس الابتدائية، فقد ارتفع هذا المعدل من ١٠٥.٢% في ١٩٩٠ إلى ١١٤% في ٢٠١٤؛ ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى تحسين الطاقة الاستيعابية للبنية الأساسية للتعليم، بالإضافة إلى ارتفاع الدخول وهذا ما يظهر تقلص الفجوة بين إجمالي معدلات التحاق الذكر والإناث بالتعليم الأساسي.

جدول (٥) معدلات القيد الإجمالي في مراحل التعليم المختلفة في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤)

السنة	مرحلة التعليم الأساسي			مرحلة الثانوية			المرحلة العليا		
	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي
١٩٩٠	١٠٨.٥	١٠١.٧	١٠٥.٢	٨٤.٧	٨٧.٣	٨٦.٠٨	١٨.٠	١٥.٠	١٧.٠
١٩٩٦	١١١.٩	١١٢.١	١١٢.٠	١٠٢.٩	٩٦.٤	٩٩.٧	٢٠.٣	١٩.٧	٢٠.٠
٢٠٠٠	١١٨.١	١١٦.٤	١١٧.٣	٧٥.١	٨٣.٥	٧٩.٣	٥١.٧	٥٠.٦	٥١.٢

٢٠٠٥	١٠٨.٠	١٠٦.٣	١٠٧.٣	١٠٢.٠	١٠٨.٠	١٠٥.٠	٥٦.٠	٥٠.٦	٥١.٢
٢٠١٠	١١٣.٠	١٠٧.٦	١١٠.٤	٨٦.٣	١٠١.١	٩٣.٥	٥٦.٠	٦١.٠	٥٨.٠
٢٠١٤	١١٧.٠	١١٢.٠	١١٤.٠	٨٦.٣	١٠١.١	٩٣.٥	٥٠.٧	٤٩.٩	٥٠.٣

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

ب- معدل القيد في التعليم الثانوي:

مرحلة التعليم الثانوي هي مرحلة مكملة للتعليم الأساسي، ومدتها ثلاث سنوات، وتعد الطالب للدراسة والتخصص في التعليم العالي، وقد شهد إجمالي الطلاب بهذه المرحلة نمواً ملحوظاً، حيث تشير معدلات القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الثانوي في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤) إلى حدوث تقدم إيجابي في أداء هذا المؤشر، فقد ارتفع من ٨٦% في ١٩٩٠ إلى ٩٣.٥% في ٢٠١٤ كما هو موضح بالجدول (٥).

ج- معدل القيد في التعليم العالي:

للتعليم العالي خاصة الجامعي دور بالغ التميز والأهمية في منظومة التعليم واكتساب المعرفة بوجه عام ، حيث يعمل علي بناء قوة عمل قادرة علي مسايرة التطورات العلمية والتكنولوجية، وتشير البيانات الواردة في الجدول (٥) إلى أن هناك نمو سريع في معدلات الالتحاق بالتعليم العالي في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤)، حيث نمت المعدلات بأكثر من ثلاث أضعاف في ليبيا من ١٧% في ١٩٩٠، إلى ٥٨% في ٢٠١٠، أي أن هذا التزايد الكبير في عدد طلبة الجامعات خاصة في بداية التسعينات، وهي الفترة التي أعقبت افتتاح عدد من الكليات والجامعات بمختلف المدن الليبية، مما فتح مجالاً أوسع لالتحاق الطلبة بها وخاصة للإناث، وشهدت بعض السنوات نمواً في عدد الطلبة يصل إلى أكثر من ٣٠%، إلا أن معدل النمو في عدد الطلبة قد بدأ يتباطأ في السنوات الأخيرة مما يشير إلى انخفاض قابلية الشباب للتعليم الجامعي، أو إلى صعوبة الانخراط في هذا المسار[xiii].

وفي ٢٠١٤ انخفض معدل الالتحاق العالي إلى ٥٠.٣%؛ وذلك بسبب ما خلفته الحرب من خسائر مادية ومعنوية في البنى التحتية للتعليم العالي، وانصراف الكثير من الطلبة في جبهات القتال.

لقد جاءت هذه الزيادة المحققة السابقة والتحسن الملحوظ في الرصيد التعليمي للسكان، كنتيجة للجهد التنموي الذي بذل خلال العقود الماضية، وما صاحبه من توسع

أفقي في التعليم بكافة مستوياته، إضافة إلى بعض التغيرات النوعية في التعليم، كارتفاع نسبة التحاق المرأة والمحاولات الجادة لإغلاق فجوة الالتحاق بين الجنسين، غير أن هذا التطور وأن شكل تطوراً إيجابياً كمياً، إلا أنه قد لا يكون في الاتجاه المطلوب، وقد لا يعطي مؤشراً معبراً عن طبيعة مخرجات النظام التعليمي، والتي قد لا تكون ملائمة لمتطلبات سوق العمل، مما يؤدي إلى وجود خلل في المعروض من القوة العاملة المؤهلة مما يعيق عملية الاستفادة المثلى من الناتج التعليمي المحقق[xiv].

والسبب في ذلك يرجع لأن التعليم العالي وسياساته التدريبية غير مؤهلة لخلق العمالة القادرة على الإبداع والرفع بمستوى الإنتاجية للدولة؛ نتيجة لتدني سياسات التعليم العالي والتدريب وعدم مواكبة السياسة التعليمية لمتطلبات سوق العمل المتجددة، وعدم جدية الدولة في إيجاد فرص مناسبة للمخرجات في مجال التعليم العالي، وتدفق العمالة الخارجية بصورة مستمرة، والتركيز على الجوانب التقليدية النظرية في التعليم وإهمال الجوانب العلمية[xv].

٣- قياس العوامل النفطية على المؤشرات التعليمية في ليبيا.

لقد تم قياس أثر تقلبات العوائد النفطية علي مؤشرات التعليم، ويعتمد منهج البحث علي صياغة نموذج قياسي لاختبار الفرض العدم القائل: لا توجد علاقة معنوية بين العوائد النفطية ، الانفاق على التعليم ، وذلك من خلال استخدام البرنامج الإحصائي (Spss-20) لإجراء التحليل الإحصائي للبيانات ، ومن خلال إجراء دراسة قياسية مستخدمة بيانات السلسلة الزمنية للفترة (١٩٩٠-٢٠١٥) وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية من خلال المراحل العلمية لبناء النموذج القياسي

وبالتالي قامت الباحثة بتحديد المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في النموذج من خلال سلسلة زمنية منذ ١٩٩٠ حتى ٢٠١٥ كما يلي:

(أ) المتغير التابع و يرمز له بالرمز (Y) ويتمثل في الإنفاق علي التعليم (Y)، وتم اتخاذ الإنفاق على التعليم كمؤشر اقتصادي يعبر عن مؤشر التعليم المكون من: مؤشر معرفة القراءة والكتابة بين الكبار، ومؤشر معدلات القيد الإجمالية في مراحل التعليم.

(ب) المتغير المستقل: ويرمز له بالرمز (X) ويمثل العوائد النفطية.

ولتقدير العلاقة الخطية بين متغيرات البحث، حيث يمكن أن تكتب بالصيغة الرياضية الآتية[xvi].

$$Yi = Bo + B1 \quad Xi \quad \text{.....(1)}$$

حيث:

Yi: هو المتغير التابع

Xi: هو المتغير المستقل أو التفسيري

Bo: هي الحد الثابت أو المقطوع من محور المتغير التابع ، وتمثل قيمة المتغير التابع (Yi) عندما تكون قيمة المتغير المستقل(X) مساوية للصفر ، وتسمي بالمعلمة التقاطعية

B1: تمثل ميل الخط المستقيم الممثل للعلاقة ، وهي تشير إلي مقدار التغير في المتغير التابع (Yi) نتيجة لتغير المتغير المستقل (X) بوحدة واحدة ، وتسمي بالمعلمة الانحدارية

إن العلاقة أعلاه لا يمكن أن تعبر عن العلاقة بين المتغيرين بصورة دقيقة ، فهناك عوامل مهمة تجعل هذه المعادلة غير معبرة عن العلاقة الحقيقة ، نتيجة أخطاء في القياس أو في اختيار المتغير المستقل، مما يتطلب إضافة متغير جديد يسمي المتغير العشوائي، ويرمز له عادة بالرمز(U)، ودوره في امتصاص العوامل غير القابلة للقياس، وكذلك أخطاء القياس، وعليه فإن العلاقة أعلاه يجب أن تعدل لكي تضم حد الخطأ العشوائي لتصبح الصيغة القياسية للنموذج كالآتي:

$$Yi = Bo + B1 \quad Xi + \mu_i \quad \text{.....(2)}$$

سيتم تقدير معلمات النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS).

نتائج القياس:

تقدير معادلة انحدار الانفاق على التعليم (Y):

$$Y = 1{,}925 + 0{,}694\ X$$

$$(6{,}363) \quad (4{,}721)$$

$$R2 = 0{,}48 \quad ، R2 \text{ (المعدله)} = 0{,}46 \quad ، F = 22{,}29 \quad ؛ Sig = 0{,}000$$

التحليل الاقتصادي:

يتضح من إشارة وميل معلمة العوائد النفطية (X) في النموذج (Y2)، أنه إذا زادت العوائد النفطية بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة الإنفاق على التعليم (Y2) بمقدار ٠.٦٩٤ وحدة، أي أن هناك علاقة طردية بين المتغير المستقل والمتغير التابع. لأن زيادة العوائد النفطية تؤدي إلى زيادة الإنفاق على التعليم، والذي بدوره يؤدي إلى زيادة نسبة الالتحاق الإجمالية للتعليم، وزيادة نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة

بين البالغين، وبالتالي يؤدي إلى زيادة مؤشر التعليم،

التحليل الاحصائي:

١- أشارت قيمة (R2) في النموذج المقدر للإنفاق على التعليم (Y2) إلى أن ٤٨% من التغيرات الحاصلة في الإنفاق على التعليم تفسر بواسطة المتغير المستقل (x)، بينما ٥٢% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع ترجع إلى متغيرات أخرى مؤثرة في الإنفاق على التعليم وغير داخلة في النموذج.

٢- لمعرفة معنوية النموذج ككل من خلال اختبار (f)، فبعد إيجاد قيمة(f) المحسوبة ومقارنتها مع (f) الجدولية عند مستوى معنوية (٠.٠٥)، تبين أن النموذج اجتاز الاختبار، وأن القيمة المقدرة المحسوبة لنموذج الإنفاق على التعليم هي (٢٢.٢٩) علماً بأن قيمة (f) الجدولية هي (٤.٢٦٠) عند مستوى معنوية (٠.٠٥) ودرجة حدية (١.٢٤).

٣- لاختبار معنوية وقابلية المتغير المستقل في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد، أظهرت قيمة (t) المحسوبة مقابل (t) الجدولية معنوياتها في تفسير المتغير التابع، وعند مستوى معنوية (٠.٠٥) ودرجة حرية (٢٤)، فإن قيمة (t) الجدولية هي (١.٧١١)، ونلاحظ أيضاً أن الحد الثابت قد تمتع بالمعنوية الإحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥).

٤- لاحظنا أن القدرة التنبؤية للنموذج كانت جيدة وصالحة للتنبؤ وذلك من خلال قيم معاملات التحديد(R2) واختبار (F)، واختبار (T)، وكذلك مطابقة الإشارة للمعاملات الانحدارية بما يتفق مع النظرية الاقتصادية.

تاسعاً: النتائج والتوصيات:

أ) النتائج :

١- وجود علاقة طردية قوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وهذا يدل على مدى اعتماد مؤشرات التعليم على العوائد النفطية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥)

٢- على الرغم من التحسن الكمي الكبير والملحوظ في نسب الالتحاق الإجمالية بمختلف مراحل النظام التعليمي التي سجلت في ليبيا على مدى سنوات البحث، وفي معدلات معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين، إلا أن التحسن والتطور النوعي في هذا القطاع ما زال مفقوداً، إذ أن أغلبية الحاصلين على المؤهلات العليا هم من ذوي التخصصات النظرية مقارنة بذوي التخصصات التطبيقية، مما

انعكس على هيكل القوى العاملة الليبية في قطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة.

ب) التوصيات:

١- الاهتمام بالنواحي النوعية للتعليم ورفع كفاءته الداخلية وعدم التركيز على التوسع الكمي، والاهتمام بمراكز البحث العلمي في جميع المجالات لتساهم في الربط بين التعليم الجامعي والعالي ومتطلبات التنمية، كذلك تطوير وتحديث المناهج والمقررات الدراسية بما يواكب التقدم المعرفي السريع، والاهتمام بتطوير نظم ووسائل التدريس وأساليب التقويم.

المراجع:

(i) البنك الأهلي الدولي للإنشاء والتعمير، **التنمية الاقتصادية في ليبيا**، واشنطن، ١٩٦٠، ص١٩.

(ii) **Annual statistical Bulletin**, OPEC, 2016, P14.

(iii) د.إبراهيم بن صالح العمر، العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: تحليل اقتصادي قياسي، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد التاسع والأربعون، العدد الثاني، ٢٠١٢.

(iv) Ahmed.M. Khatib, The Effect of the Increase in oil Revenue on Government Expenditures on Education in Saudi Arabia, **Journal of Business studies Quarterly**, Vol.3,No.2. 2011.

(v) د.طارق الهادي العربي، هل القطاع النفطي محرك للتنمية أم معوق لها، **مرجع سابق ذكره** ص٣١٥.

(vi) فلاح خلف الربيعي، دور الإنفاق على التعليم والتدريب في بناء رأس المال البشري في ليبيا، **بحث مقدم إلى مؤتمر تنمية الموارد البشرية**، معهد التخطيط، ليبيا، ٢٠١٠، ص٣.

(vii) د. فلاح خلف الربيعي، دور الإنفاق على التعليم والتدريب في بناء رأس المال البشري في ليبيا، **مرجع سبق ذكره**، ص١١.

(viii) ديوان المحاسبة الليبي، **التقرير العام**، ليبيا، ٢٠١٤م، ص١٧.

(ix) ديوان المحاسبة الليبي، **التقرير العام**، ليبيا، ٢٠١٥، ص١٠.

(x) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، **تقرير التنمية البشرية**، ٢٠١٣، ص١٨٥.

(xi) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، **تقرير التنمية البشرية**، ٢٠١٣م، ص١٨٥.

(xii) عائشة عبد السلام، العالم، تنمية الموارد البشرية في ليبيا ودورها في التنمية الاقتصادية، **مرجع سبق ذكره**، ص١٣١.

(xiii) أ. عبد اللطيف عيسى أطلوبه، أ. محمد محجوب الحداد، قياس جودة التعليم الجامعي في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٣-٢٠٠٧)، **المؤتمر العربي حول التعليم العالي وسوق العمل**، ليبيا، ٢٠١٠، ص ص ١٠-١١.

(xiv) د. لامين منفور، رأس المال البشري وأهميته في الاقتصاد الليبي، **مجلة البحوث الاقتصادية**، المجلد السابع عشر، العددان الأول والثاني، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، ٢٠٠٦، ص٦٣.

(xv) د. إسماعيل عبد المجيد المحيشي، اقتصاديات التعليم العالي في الجماهيرية، **المؤتمر العربي الأول حول الجامعات العربية: التحديات والآفاق المستقبلية**، جامعة الدول العربية، الرباط، ٢٠٠٧، ص ص ٦، ٧.

(xvi) د. عبد الرزاق بني هاني ، **الاقتصاد القياسي: نظرية الانحدار البسيط المتعدد** ، دار وائل ، عمان ، الأردن ،٢٠١٤ ، ص ص ٢٠-٢٤